

دور التمويل الإسلامي في الأزمة المالية العالمية

بحث مقدم إلى مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الخامس

" التمويل الإسلامي ماهيته وصيغته ومستقبله "

المنعقد في رام الله – البيرة الموافق 26-27 أيار 2014

إعداد

أ. عبد الرحمن جمال الفار
باحث اقتصادي
0599488699
a.alfar@live.com

أ. رائد محمد حلس
باحث اقتصادي
0597412666
raidhelles@outlook.com

أيار / 2014

دور التمويل الإسلامي في الأزمة المالية العالمية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام التمويل الإسلامي ودوره في الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى تحديد حجم المؤشرات الرئيسية لنظام التمويل الإسلامي وقياس نموها مع مقارنته بنمو نظام التمويل التقليدي، وتحديد مستقبل نظام التمويل الإسلامي وتبيان المكاسب المحتملة للاقتصاديات المختلفة والقاء نظرة على التمويل الإسلامي في فلسطين.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية منحت مؤسسات التمويل الإسلامي شهادة جودة، بمعنى أنها محصنة من الوقوع في مثل تلك الأزمات إذا كانت ملتزمة حقيقة وعملياً بحرمة التعامل مع الربا، بالإضافة إلى أن الأزمة المالية أضفت على المصارف الإسلامية مزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً. حيث من المتوقع أن يكون هناك إقبال أكبر خلال المرحلة المقبلة على المنتجات المالية الإسلامية ومنها الصكوك المالية المدعومة بالأصول خاصة إذا ما توجهت الحكومات العربية والإسلامية لهيكل تمويل المشاريع الضخمة في بلدانها من خلال إصدار مثل تلك الصكوك ليتم تغطيتها من خلال البنوك الإسلامية.

The study aims to focus on the Islamic finance system and its role at time of the financial crisis 2008; in addition to that, the study also aims to determine the size of Islamic finance and its growth rate, illustrate the potential role of Islamic finance and focus on the Islamic finance in Palestine.

The study conclude that the financial crisis of 2008 sharpened the Islamic banks, so its potential to face these crises is more than traditional banks. After the financial crisis, the Islamic banks system had more concern; so, there is a need for Islamic and Arabian countries to expand their financial Islamic instruments.

المقدمة:

يعتبر نظام التمويل الإسلامي واحداً من أكثر الأنظمة المالية نمواً خلال العقود الأخيرة، حيث بلغت نسبة نمو رأس مال هذه المؤسسات 15-20% ووصل عدد مؤسسات التمويل الإسلامي إلى 300 مؤسسة موزعة على 75 دولة في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن معنوية تأثير التمويل الإسلامي على الاقتصاد العالمي بالمقارنة مع تأثير التمويل التقليدي يعتبر ضئيل إلا أن نمو هذه البنوك خلال السنوات القادمة و اتجاه عدد من الدول الإسلامية و غير الإسلامية إلى زيادة الاهتمام بهذا النوع من التمويل يزيد من تأثيره على اقتصاديات الدول و بالتالي الاقتصاد العالمي.

و يعتبر التمويل المباشر من المقرض إلى المقترض و ما يتبعه من إجراءات هو أحد الفوارق ما بين نظام التمويل الإسلامي و نظام التمويل التقليدي، أو بمعنى آخر إن عمل نظام التمويل الإسلامي يقوم على أساس تبادل المنفعة من خلال حجم السوق الموجود، فيما يخلق التمويل التقليدي اقتصاداً وهمياً يفوق حجمه أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي و هذا بالتأكيد هو السبب الرئيس وراء الأزمة المالية العالمية و التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 و امتدت إلى العالم.

و تشير العديد من الدراسات إلى أن مؤسسات التمويل الإسلامي هي الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية و ذلك بفضل واقعية معاملاتها في الوقت الذي شيدت فيه مؤسسات التمويل التقليدي فقاعة من الاقتصاد الوهمي.

إن واقع مؤسسات التمويل الإسلامي من الناحية العلمية يحتم على الاقتصاديين إلقاء نظراتهم و التمعن الشديد في دراسة مختلف نواحيه الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك فإن هذه الدراسة ستكون بمثابة إضافة إلى الأدبيات الدراسية المتعلقة بمواضيع التمويل الإسلامي و دورها في الأزمات الاقتصادية.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي ومقارنة مع التمويل التقليدي

قبل الخوض في دور التمويل الإسلامي في الأزمة المالية العالمية سنحاول توضيح مفهوم التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي والتعرف على أوجه الاختلاف فيما بينهما، وذلك وفقاً لما يلي:

١. مفهوم التمويل الإسلامي:

يقوم التمويل المصرفي بدور فاعل في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتمثل التسهيلات الائتمانية (العمليات التمويلية) بكافة صيغها مكانة مهمة بين توظيفات المصارف على اختلاف نوعيتها، فضلاً على أنها تعد الأساس لإيراداتها (طایل، 2002، ص27). وأن الوظيفة الرئيسية للمصارف كافة في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو ما يطلق عليه التوسط بين وحدات العجز ووحدات الفائض، وفي سبيل أداء هذه الوظيفة تقبل البنوك التقليدية الودائع مقابل الفائدة وتقرض المستثمرين مقابل فائدة أكبر، في حين تحرم المصارف الإسلامية التعامل بالفائدة فتقوم بوظيفة الوساطة على أساس عائد في صورة حصة من الربح والخسارة (عبد ومحمد، 2013، ص464)، فالمصارف الإسلامية تعرف التمويل الاستثماري بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص يديرها أو يتصرف بها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (شيخون، 2002، ص109)، ويحق للمصارف الإسلامية أن تمارس كافة الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف المنوطة بها في إطار الشريعة الإسلامية، وتشمل هذه الأنشطة ما يلي (محسن، 1991، ص12):

- القيام بالخدمات المصرفية.
- قبول الأموال وتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة.
- القيام بالأنشطة الاجتماعية.

وبالرغم من أن المصارف الإسلامية لا تختلف عن التقليدية في مصادر التمويل، إذ تمول هذه المصارف من مصدرين أحدهما داخلي يتمثل في رأس مال المساهمين، والآخر خارجي يتمثل في الودائع والمدخرات، إلا أن المصارف الإسلامية تتميز عن التقليدية في وظيفة

قبول الودائع الاستثمارية بكافة أنواعها (أبو الفتوح، 2011، ص374) وذلك على النحو التالي:

- تتعامل المصارف التقليدية مع الودائع على أساس الفائدة، أما المصارف الإسلامية فإنها تمول المستثمرين على أساس حصة شائعة من الأرباح التي تدرها العمليات الاستثمارية.
- المصارف الإسلامية تشارك في الخسارة وفق قاعدة الغنم بالعزم.
- الفكر الاقتصادي الإسلامي يعد النقود أداة للتبادل وليس سلعة ممكن أن تحقق عائداً.

٢. مؤهلات التمويل الإسلامية التنافسية

يمتلك التمويل الإسلامي العديد من المؤهلات التي جعلته قادراً على المنافسة القوية في سوق العمل المصرفي نذكر منها: (مكاوي، 2009، ص50)

- الأبعاد والأهداف التي تؤمن بها المصارف الإسلامية وتحاول تحقيقها تكون خاضعة لضوابط الشريعة الإسلامية الأمر الذي يزيد من ثقة الزبائن بها.
- ضخامة رأس المال الذي يمتلكه المسلمون وفي ضوء العامل الإيماني والعقائدي الذي يشكل حافزاً قوياً لدى هؤلاء للتعامل مع المصارف الإسلامية.
- مرونة المنهج الإسلامي في قطاع المعاملات يؤدي إلى قدرة المصارف الإسلامية على تطوير نفسها ومواكبة التطورات والمستجدات مع المحافظة على الأصول والقواعد العامة للعمل المالي الإسلامي.

ولكي تفرض المصارف الإسلامية نفسها كبديل للمصارف التقليدية أو منافستها في العمل المصرفي، فقد اعتمدت على جملة من المبادئ انطلقت منها عملياتها التمويلية والتي تتمثل في: (العجلوني، 2010، ص352)

- استثمار الأموال وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.
- البحث عن المشاريع الجديدة لاستثمار الأموال.
- تحقيق التوازن والعدالة في مختلف المجالات الاستثمارية.

- عدم اكتناز الأموال وحجبها عن التعامل.
- إتباع الوسائل المناسبة في تقييم مجالات التوظيف.
- إتباع نظام المشاركة بدل الإقراض أي أن المصرف سيتحمل جزء من المخاطرة في عمليات الاستثمار.

نستنتج مما سبق أن مفهوم التمويل الإسلامي يختلف عن مفهوم التمويل التقليدي بعدة أمور أهمها:

- التمويل الإسلامي يقلل من المخاطرة على العميل فهو يوزعها على عنصرين هما العمل ورأس المال.
- ارتباط الربح بالمخاطرة لأن رأس المال لا يستحق العائد إذا لم يشترك في العملية الإنتاجية.
- إمكانية دخول رأس المال الثابت في العملية الإنتاجية مقابل أجر أو حصة من الأرباح.
- التمويل التقليدي يُحْمَل الخسارة للمنظم وحده أما التمويل الإسلامي فإنه يشارك في الربح والخسارة.

ثانياً: أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها

تعد الأزمة المالية العالمية أو ما تسمى بأزمة الرهون العقارية أول وأخطر أزمة تواجه الاقتصاد العالمي مع مطلع القرن الواحد والعشرون وما زاد من خطورتها أن مختلف الجهود المبذولة لمواجهتها منذ اندلاعها في الولايات المتحدة الأمريكية صيف 2007 وإلى حتى الآن لم تفلح في الحد من توسعها وانتقالها من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدد الاقتصاد العالمي بالركود، وقد أطلق عليها آلان جرينسبان (Alan Greenspan *) " تسونامي ائتمانية تحدث مرة كل قرن " .

* آلان جرينسبان ولد في 6 مارس 1936 في نيويورك. رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكي السابق. ويعد بحكم منصبه أهم شخصية مالية في العالم.

١. أسباب الأزمة

بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادياتها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي وفيما يلي نبذة مختصرة لأسباب الأزمة (العمران، 2009):

- الإفراط في إصدار الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية (تحديداً رديئة الجودة).
- ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي خلال الفترة التي سبقت عام 2007م نتيجة لارتفاع المعروض النقدي مما جعل الاستثمار في هذه الأوراق المالية يبدو جذاباً.
- الإفراط في إصدار و تداول المشتقات المالية حتى بلغت قيمتها السوقية ما يزيد عن 120 تريليون دولار (نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية).
- عدم وجود أي قوانين تنظيمية و رقابية على الأوراق المالية و المشتقات من قبل الجهات الرسمية (البنك الفيدرالي أو هيئة الأوراق المالية).
- ارتفاع عدد و نسبة المتعثرين عن سداد الرهونات العقارية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة.
- انخفاض أسعار المساكن في جميع المدن الأمريكية نتيجة لارتفاع نسبة التعثر في السداد و زيادة حالات الحجز على المساكن مما أدى إلى ارتفاع المعروض.
- انهيار القيمة السوقية لكل من الأوراق المالية و المشتقات المالية المرتبطة بالرهونات العقارية والمملوكة من قبل كبرى المؤسسات المالية الأمريكية و العالمية نتيجة لانخفاض أسعار المساكن بشكل حاد.

٢. تطورات الأزمة

فقد بدأت المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ بداية العام 2007 في تسلسل دراماتيكي للأحداث، وكانت مجريات الأمور على النحو التالي: (الخولي، 2009، ص4-5)

- قدمت البنوك قروضاً عقارية مضمونة بالعقارات ذاتها، ثم أعادت تمويل بعض تلك القروض فور ارتفاع أسعار تلك العقارات في السوق، فحصل المقترضون الأولون على قروض جديدة أنفقت على سلع استهلاكية، وترف ورفاهية زائدة على مقدرة المقترضين مما زاد من عبء القروض وفوائدها عليهم.

• قامت البنوك لتعزيز موقفها بتوسيط شركات تأمين عملاقة مثل فريدي ماك لضمان تلك القروض العقارية، وذلك بدمج تلك الديون وإصدار سندات تمثلها، لحق تلك الخطوة المضاربة، والاتجار المحلي والدولي في تلك السندات، فأقبلت مصارف دولية كثيرة على شرائها.

• مع تنامي الديون وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية الذي شهده العالم وجد المقرضين أنفسهم غير قادرين على الوفاء بأصل القروض وفوائدها، وعجز هؤلاء عن الدفع، مما ترتب عليه عجز البنوك عن تقديم مزيد من التمويل ورفع أسعار الفائدة.

• تفاقمت الأزمة مع عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها نتيجة الطلب الهائل عليها مع وقوع المؤمن ضده وتخلف حملة وثائق التأمين، أصحاب الدين العقاري، على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك المقرضة المؤمن لها. فتهددت البنوك بالإفلاس.

• إسراع المودعين إلى البنوك لسحب أرصدهم خشية فقدانها بإفلاس البنوك، و أتقلت عدوى خوف عامة لدى المودعين كما هو الحال في كل الأزمات، من بنك لآخر، ومن دولة لأخرى رغم انعدام أسباب تلك المخاوف في بعض الدول الأخرى للوقت الراهن على الأقل، فصارت أزمة الرهن العقاري في بلد المنشأ (أمريكا) سرعان ما تحولت إلى أزمة مالية، اكتوى بناها كل دول العالم وينسب متفاوتة، ولم تسلم دولة واحدة (غنية أو فقيرة) من تداعيات تلك الأزمة.

وفقاً لما سبق يمكن أن نلاحظ أن الأزمة المالية العالمية كشفت مؤخراً عن عوامل الوهن في الاقتصاد الرأسمالي القائم على الفائدة أساساً.

و يرى البعض أن الأزمة المالية منحت المصارف الإسلامية شهادة جودة، والسؤال الذي يفرض نفسه الآن، هل البنوك الإسلامية محصنة وبمنأى عن الوقوع في تلك الأزمات؟ والإجابة على هذا التساؤل أن التشريع الاقتصادي الإسلامي يحرم الربا والفائدة ، ويمنع بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وعليه فإن كانت البنوك الإسلامية اليوم تلتزم بهذه الحرمة كما تملي عليها هويتها، فهي بلا شك محصنة من الوقوع في مثل تلك الأزمات أما إن كانت غير ملتزمة حقيقة وعملياً بهذه الحرمة، فهي لن تكون في مأمن من هذه الأزمات، بل ستكون طرفاً فاعلاً فيها.

أضفت الأزمة المالية على المصارف الإسلامية مزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليمياً وعالمياً. وتوقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية استخدام أساليب المشاركات والبيع، ووضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، ولا شك أن الأزمة المالية العالمية سوف تسهم في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي وقدرته على الاستدامة، حيث أظهرت تلك الأزمة قدرة هذا القطاع على البقاء بعيداً عن أزمات الأسواق العالمية (الخولي، 2009، ص19).

ومن المتوقع أن يكون هناك إقبال أكبر خلال المرحلة المقبلة على المنتجات المالية الإسلامية ومنها الصكوك المالية المدعومة بالأصول خاصة إذا ما توجهت الحكومات العربية والإسلامية لهيكل تمويل المشاريع الضخمة في بلدانها من خلال إصدار مثل تلك الصكوك ليتم تغطيتها من خلال البنوك الإسلامية. وهذه بدورها سوف تسهم في توفير السيولة لمشاريع التنمية مما يسهم في التخفيف من آثار الأزمة في دول المنطقة، ويتوقع أن تلاقى المصارف الإسلامية مزيداً من الإقبال من المجتمعات غير المسلمة من أنحاء مختلفة، ويعود ذلك إلى شفافيتها وقيمها ومستوى خدماتها الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع التدفق النقدي وتمويل المشاريع وبالتالي زيادة الطلب على طرق الاستثمار الإسلامية.

حيث تشير تقارير وكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية (الخولي، 2009، ص20).

٣. تأثير الأزمة على الدول العربية

إن انكشاف البنوك العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً، فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، وحسب استطلاع أجرته

شركة التصنيف الائتماني (ستاندرد آند بورز) فإن مجموع استثمارات البنوك العربية في سندات الرهن العقاري تعد ذات تصنيف ائتماني منخفض لا يزيد على 1% من مجموع أصول هذه البنوك (الشيخ، 2009، ص14).

يمكن تقسيم تأثير الأزمة المالية والمصرفية العالمية على الدول العربية وفقاً لما يلي (نبيل وحميد، 2009، ص12):

تأثير مباشر : هذا التأثير ما يزال محدودا والسبب الرئيسي هو أن أسواق البلدان العربية تتسم بميزتين، فبالنسبة للدول العربية النفطية فإن مصدر عائداتها هي من صادرات النفط والغاز وهي العائدات التي تعزز من سيولة مصارفها إضافة إلى نوعية استثماراتها المصرفية التي غالباً ما تكون داخلية وأما الدول العربية غير النفطية فإن معظم مصادر تمويل استثماراتها محلية كما أن أغلب السلطات النقدية في الدول العربية تضع قيوداً تحد من الاستثمارات الخارجية للمصارف، ورغم ذلك يلاحظ أن معظم أسواق رأس المال في الدول العربية تأثرت بالأزمة المالية حيث سجل انسحاب عدد كبير من المتعاملين في السوق بسبب خوفهم من بلوغ الأزمة قطاعات أساسية وحساسة تبنى عليها معظم اقتصاديات دول المنطقة على غرار قطاع الطاقة وقطاع العقارات.

تأثير غير مباشر: وهو تأثير قد يمس الدول العربية على المدى القريب في حالة استمرار الأزمة المالية والاقتصادية، حيث تسبب الركود الاقتصادي الذي شمل معظم الدول المتقدمة والمسجل خلال الربع الأخير من العام 2008، فقد سجل انخفاض قياسي في أسعار النفط من 140 دولاراً للبرميل في شهر يوليو 2008 إلى سعر لم يتجاوز 45 دولاراً للبرميل خلال شهر أغسطس 2009، وبالتالي فإن هذا الانخفاض سيؤدي لا محالة إلى تسجيل انخفاض قياسي في مداخيل الدول العربية النفطية في حال استمرار تدهور أسعار النفط ما يعني تسجيل انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة والذي ينعكس بدوره أيضاً على الدول العربية غير النفطية حيث يؤدي الركود العالمي إلى تدني حجم صادرات هذه الدول من مختلف السلع والخدمات.

ثالثاً: هل تأثرت مؤسسات التمويل الإسلامي بالأزمة المالية العالمية 2008 ؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال أن الأزمة المالية العالمية قد تسببت بأضرار بالغة أصابت بشكل رئيسي قطاع العقارات و القطاع المالي، إذ أن القطاع العقاري إما أن انهيار أو على الأقل بعودة الأسعار الحقيقية للعقارات عوضاً عن الأسعار الاسمية فإن القطاع تكبد

خسائر فادحة، و على نفس المنوال فإن القطاع المالي تأثر هو الآخر بشدة عبر عدة أوجه لعل أهمها أزمة السيولة الخانقة و خسارة الأسواق المالية لقيمة أسهمها و حجم أنشطتها و فقدانها للثقة بالإضافة إلى إشهار إفلاس عدد من البنوك (بوهزة و مرزوقي، 2009، ص4)

و لذلك لا يمكن الجزم بأن مؤسسات التمويل الإسلامي بقيت بعيدة عن آثار الأزمة المالية العالمية وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من الدراسات أكدت أن هذه الأزمة أثرت بشكل أقل على مؤسسات التمويل الإسلامي (مصطفى و عبد العزيز، 2011، ص4) (الحنيطي و زوليف، 2011، ص17)، (يسلم، 2011، ص14).

و تشير دراسة نشرها صندوق النقد الدولي عام 2010 بأن ربحية البنوك الإسلامية انخفضت بمعدل أقل من البنوك التقليدية في العامين 2007 و 2008 على الصعيد العالمي، في حين زادت الأصول المصرفية و حجم الائتمان بشكل أفضل من البنوك التقليدية خلال تلك الفترة. و ترجع الدراسة انجراف البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية إلى حداثة صناعتها و قلة خبرتها في التعامل و إدارة الأزمات المالية.

و من هنا نستنتج بأن مؤسسات التمويل الإسلامي رغم حداثتها و قلة خبرتها بالتعامل مع الأزمات إلا أنها كانت الأفضل من حيث الأداء خلال الأزمة المالية و بالتالي فإن مزيد من الخطوات التطويرية في أداء هذه المؤسسات يعني تطوير قدرتها في مجابهة الأزمات المالية و الحد من آثارها السلبية.

في حين ترى دراسة حول مدى تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية إلى أن هنالك فجوة بين أداء البنوك التقليدية و أداء البنوك الإسلامية قبل الأزمة المالية العالمية إلا أن هذه الفجوة تقلصت إلى حدٍ ما بعد الأزمة المالية (Miniaoui and Gohou, 2011, 634) و هذا يدل على أن تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة كان أقل من تأثر البنوك التقليدية بالإضافة إلى تطور أداء البنوك الإسلامية على حساب البنوك التقليدية خلال الأزمة .

و تعزي بعض الدراسات سابقة الذكر الأسباب التي أدت إلى تأثر مؤسسات التمويل الإسلامي بالأزمة المالية العالمية إلى:

١. العولمة الاقتصادية و ما لها من تبعات و ارتباط الأسواق المالية ببعضها البعض.

٢. تأثر الاقتصاد المحلي و العالمي برمته من الأزمة المالية العالمية و بالتالي أدى ذلك إلى تحجم أداء الاقتصاد ككل ما أدى إلى انخفاض أنشطة مؤسسات التمويل الإسلامي.
٣. انخراط بعض مؤسسات التمويل الإسلامي بتمويل أنشطة قطاع الرهن العقاري و الذي تضرر بشكل كبير خلال الأزمة المالية.
٤. تقديم بعض المؤسسات لخدمات مالية مزدوجة تقليدية و إسلامية ما أثر بالسلب على فرع التمويل الإسلامي نتيجة أزمة السيولة التي تعرضت لها هذه المؤسسات.
- في حين فإن الالتزام بمبادئ الاقتصاد الإسلامي و القائم على تحريم الربا و التعامل بما يخدم الإنتاج و الاقتصاد الحقيقي و ليس الاقتصاد الوهمي بالإضافة إلى تحريم التوريق كان العامل الأساس الذي يقوم عليه عمل مؤسسات التمويل الإسلامي و هي أيضاً الأسباب الرئيسية التي حافظت على هذه المؤسسات من الانهيار جراء الأزمة. (جحنيط ، 2009 ، ص8)،(الرفاعي،2009، ص3)،(خريوش، 2010، ص22)

رابعاً: مستقبل التمويل الإسلامي

على الرغم من أن التمويل الإسلامي لا يستحوذ على أكثر من 1% من التمويل العالمي (Grewal, B. ، 2011 ، ص6) إلا أن المضلع على المالية الإسلامية و نشأتها لا يمكن له أن ينكر معدل نموها و الذي يبلغ قرابة 16% سنوياً طبقاً لدراسة أصدرها بيت التمويل الكويتي (بيتك) في العام الحالي.

و تشير دراسة للبنك الدولي آنفة الذكر بأن نمو أصول المصارف الإسلامية في عدة دول إسلامية هي المملكة العربية السعودية و البحرين و الكويت و قطر و الإمارات العربية المتحدة و تركيا و الأردن و ماليزيا كان أكبر من نمو أصول النظام البنكي ككل.

كما أن هناك اهتمام على المستوى الحكومي بالتمويل الإسلامي لدول ذات أغلبية غير مسلمة مثل المملكة البريطانية المتحدة حيث ينتشر فيها 22 مؤسسة تمويل إسلامي منها 5 مؤسسات تقدم كافة خدماتها وفقاً للشريعة الإسلامية (UKIFS ، 2012 ، ص4).

ولا يقتصر التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي على المسلمين فقط بل إن غير المسلمين أيضاً يتعاملون مع هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن 87% من

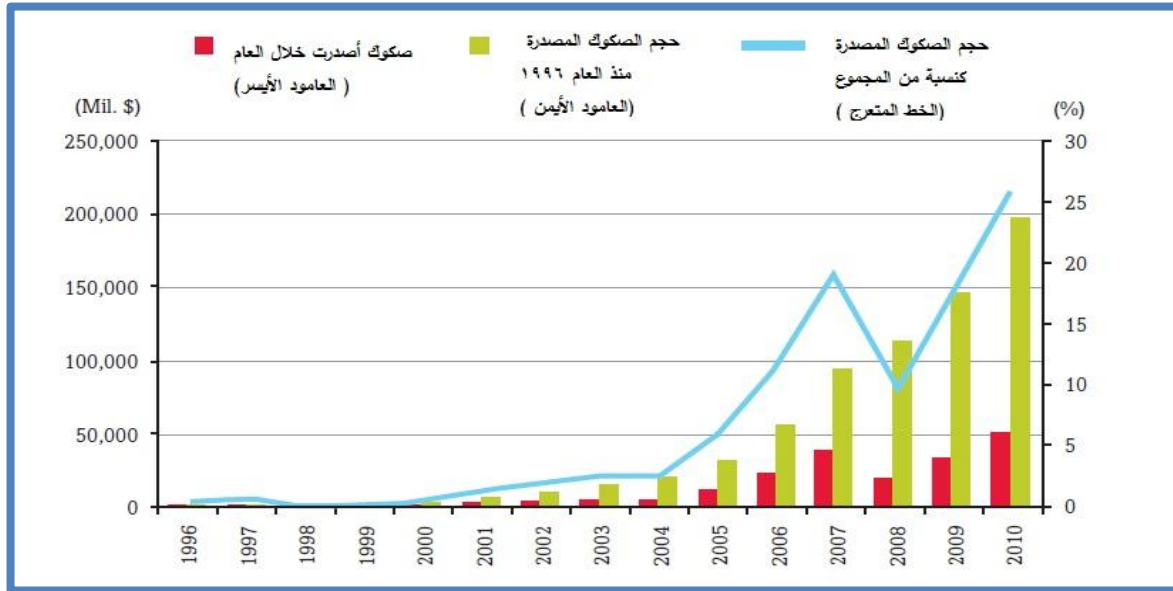
الودائع طويلة الأجل لدى البنك الإسلامي البريطاني و العامل في المملكة البريطانية المتحدة مودعة من قبل عملاء غير مسلمين (islamic-bank.com ، 2014).

وتعدى الاهتمام بنظام التمويل الإسلامي المؤسسات والأفراد حتى وصل إلى حد الدعم الحكومي لمثل هذا النوع من التمويل، حيث تتسابق دول مركز التعاون الخليجي و عدة دول أخرى مثل إيران و ماليزيا و تركيا لتكون عاصمة التمويل الإسلامي بابتكار أدوات جديدة و زيادة أصول و حجم الائتمان القائم، إلى أن وصل الأمر لأن يعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عبر وسائل الإعلام عن خطة لطرح صكوك إسلامية خلال العام 2014 لتكون بذلك بريطانيا هي أول دولة غير إسلامية تصدر صكوكاً إسلامية (BBC, 2013).

و بالحدث عن المؤشرات الإحصائية لنمو حجم قاعدة التمويل الإسلامي فإننا نذكر على سبيل المثال لا الحصر نمو حجم الصكوك الإسلامية المصدرة عالمياً من العام 1996 و حتى العام 2010 وفقاً لإحصائيات وكالة التصنيف الائتماني ستاندر آند بورز.

شكل رقم (1)

نمو حجم الصكوك الإسلامية للفترة 1996-2010



المصدر: ستاندر آند بورز: 2012

نلاحظ أن العام 2010 قد تم إصدار صكوك إسلامية خلاله يساوي حجمها 26% من الصكوك المصدرة خلال الأعوام من 1996-2009 ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأزمة المالية العالمية

أثرت بشكل سلبي على نمو حجم الصكوك الإسلامية خاصة بدول الخليج نتيجة أزمة السيولة، إلا أنها سرعان ما تعافت و عادت خلال عام واحد تقريباً إلى نفس معدل النمو، و تلى ذلك تجاوز هذا المعدل ، مما يعطي مؤشراً قوياً على النمو المتزايد لحجم الصكوك الإسلامية (S&P, 2012, 54)، و هذا النمو يعطي دليلاً إضافياً على المستقبل الجيد الذي ينتظر صناعة التمويل الإسلامي.

خامساً: الأسباب التي تعيق تطور صناعة التمويل الإسلامي:

هنالك العديد من الأسباب التي يمكن أن نذكرها و التي من شأنها أن تعيق أو تحد من تطور صناعة التمويل الإسلامي في البلاد الإسلامية و غيرها، و فيما يلي نحاول سرد بعض هذه الأسباب:

- ضعف ثقافة اللجوء إلى مؤسسات التمويل بشكلٍ عام لدى دول العالم النامي و التي تضم الدول الإسلامية بينها، بالإضافة إلى غياب التسويق المناسب لخدمات صناعة التمويل الإسلامي حيث تشير دراسة مؤسسة Gallup في العام 2010 إلى أن قرابة نصف المستطلعة آراءهم من بلدان شمال أفريقيا حول سماعهم بخدمات التمويل الإسلامي قد أجابوا بالتأكيد في حين نفى النصف الآخر معرفتهم بماهية التمويل الإسلامي.
- تضارب الفتاوي الصادرة بشأن مشروعية البنوك الإسلامية و بعض أنشطتها بالأخص بيع المرابحة للأمر بالشراء.
- تضطر إدارات البنوك الإسلامية أو حتى الإدارات نفسها إلى الاستعانة بموظفين و مديرين سبق لهم العمل في المصارف التقليدية و بالتالي فإن فكر الموظف نفسه سيبقى مختلطاً بفكرة التمويل التقليدي و البنوك الربوية و هنا تشير دراسة حديثة حول مدى نجاعة البنوك الإسلامية و تغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني إلى أن ٤٦% من موظفي البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين قد تم استقطابهم من البنوك التقليدية (شحاده ، 2011 ، ص306).
- إن العمود الفقري لنجاح البنوك الإسلامية و زيادة أرباحها يعتمد على مبدأ الابتكار و تنويع الأدوات المالية و توظيف عدد من المبدعين القادرين على اتخاذ قرارات استثمارية في أصول غير تقليدية و مبنية على قاعدة إنتاجية حقيقية تقلل من نسبة البطالة و تزيد

من الناتج القومي الإجمالي، لذلك فإن قلة أعداد الموظفين المبدعين و القادرين على الابتعاد عن التقليدي فيما يخدم المصلحة العامة و يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية يقف عائقاً أمام تطور التمويل الإسلامي.

- على الرغم من تطور صناعة التمويل الإسلامي إلا أن الدول الإسلامية و العربية بقيت مرتبطة بشكل أساسي بطرق التمويل التقليدي الأمر الذي يؤثر بالسلب على انتشار ثقافة التمويل الإسلامي عبر العالم، إذ أن البلدان العربية و الإسلامية هي مهد التمويل القائم على أساس الشريعة الإسلامية و طالما أن هذه الصناعة لم تصبح الأولوية الأولى لدى الدول الإسلامية فكيف سنتمكن من اقتحام الأسواق المالية العالمية بقوة.

سادساً: نظرة على التمويل الإسلامي في فلسطين

يحظى التمويل الإسلامي في فلسطين بقبول واسع لدى المواطنين نظراً لالتزام المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية، و تبرز معظم المعاملات المالية الإسلامية في فلسطين من خلال بنكي الإسلامي العربي و الإسلامي الفلسطيني.

و فيما يلي أهم مؤشرات البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين خلال الفترة 2003-2013:

جدول (1)
بيانات عدة مؤشرات للبنك الإسلامي العربي 2003-2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
469	375	300	286	294	304	302	219	185	144	109	مجموع الموجودات
62	57.6	56.8	48	50	47.7	41	34	24	17.7	17.3	حقوق المساهمين
16	14.4	13.4	12	13.2	16.3	14	10.8	9.6	5.9	3.9	إجمالي الإيرادات
5	1	1.4	(2.2)	2.6	6.9	6.2	4.7	4.3	1	0.4	صافي الدخل قبل الضريبة و الزكاة
3.5	0.6	0.9	(2.2)	1	5	3.3	3.9	3.6	0.7		ربح / خسارة

المصدر: الإفصاحات المالية السنوية للبنك الإسلامي العربي 2003-2013

جدول رقم (2)

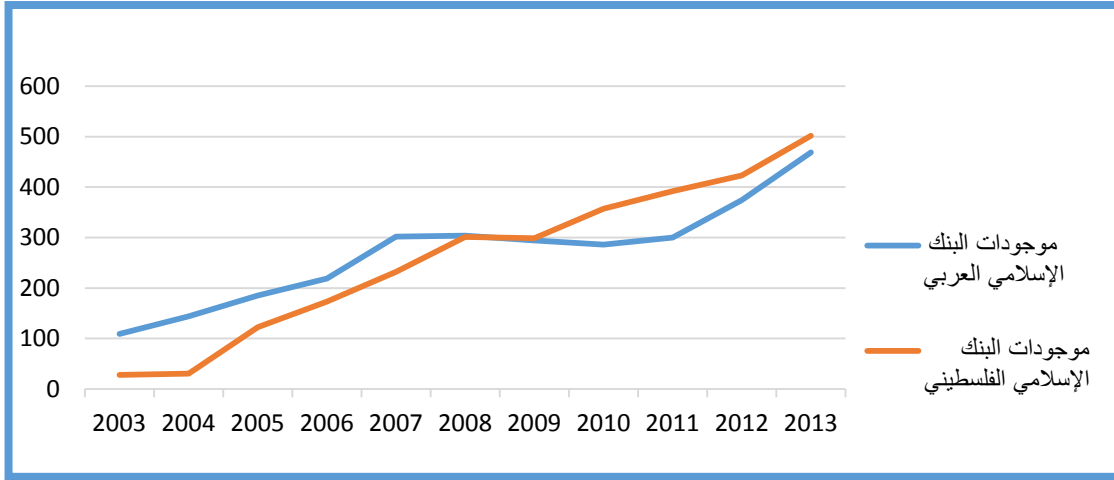
بيانات عدة مؤشرات للبنك الإسلامي الفلسطيني للفترة: 2013-2003

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
502	423	392	357	299	3.1	232	172.8	122.3	30.6	27.5	مجموع الموجودات
63.4	57.9	52	48	36.3	21.6	23	19.9	18.5	7.2	7.9	حقوق المساهمين
23.7	19.5	18.8	13.8	10.2	8.1	10.4	3.6	5.4	1.1	0.8	إجمالي الإيرادات
8.9	7.1	5	2.5	0.3	(2.5)	3.4	(1.1)	3.4	(0.7)	0.8	صافي الدخل قبل الضريبة و الزكاة
6.5	5.8	4	1.6	0.3	(2.5)	2.6	(1.1)	3.2	(0.7)	2	ربح / خسارة

المصدر: الإفصاحات المالية السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني 2013-2003

شكل رقم (2)

تطور موجودات البنوك الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2013-2003

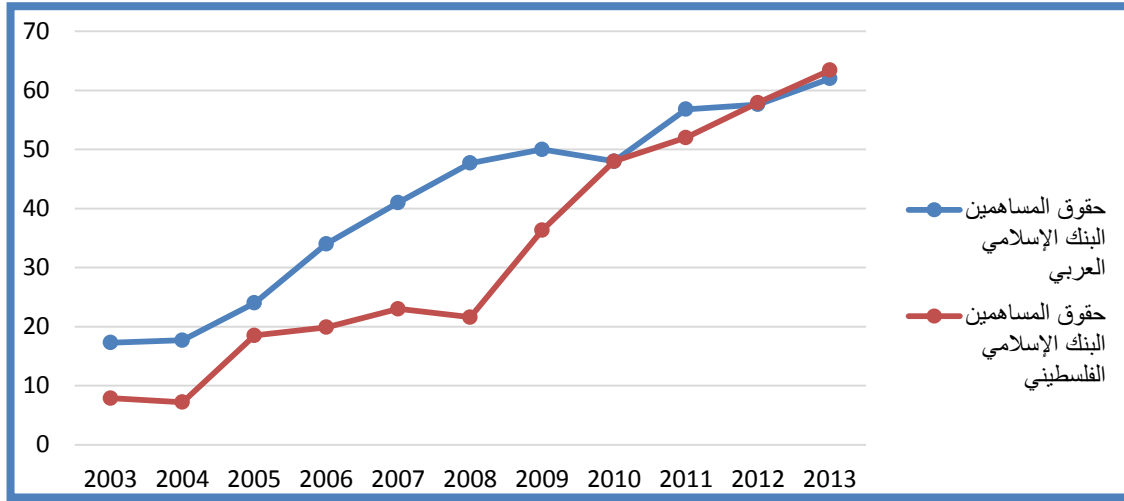


بالنظر إلى الشكل رقم (2) نلاحظ مدى تطور حجم موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني و التي بلغ متوسط معدل النمو السنوي لها 47%، حيث بلغ حجم موجودات البنك الإسلامي الفلسطيني في العام 2013 (502) مليون دولار، بينما كان في العام 2003 (27.2) مليون دولار أي نمى خلال 11 سنة 17 ضعف.

فيما بلغ متوسط النمو السنوي لحجم موجودات البنك الإسلامي العربي 16.6%، و بلغ حجم موجودات البنك خلال العام 2013 قرابة 3 مرات من حجم الموجودات في العام 2003.

شكل رقم (3)

تطور حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2003-2013

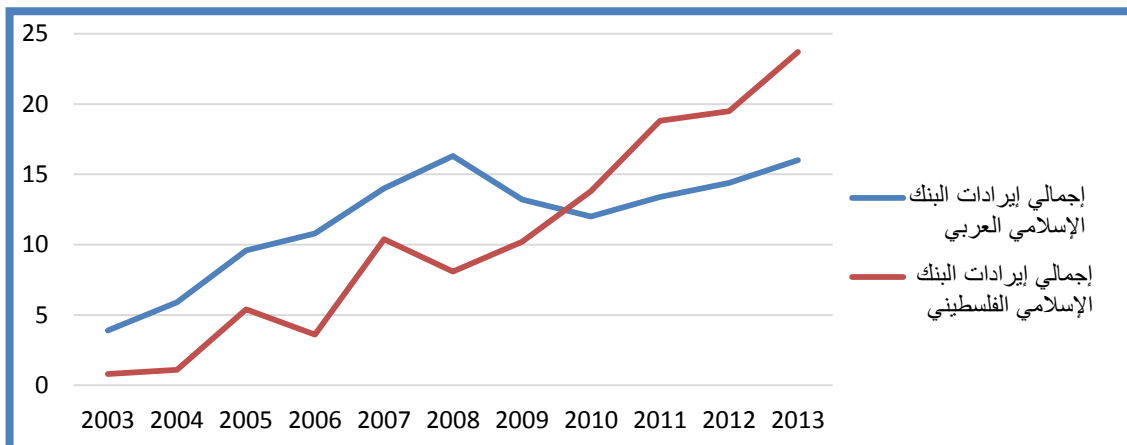


بلغ إجمالي حقوق مساهمي البنك الإسلامي العربي في العام 2003 قرابة 17.3 مليون دولار و نمت بمعدل سنوي مقداره 14.5%، و يقدر حجم حقوق المساهمين في العام 2013 بثلاثة أضعاف و نصف حقوق المساهمين في العام 2003.

فيما كان حجم حقوق المساهمين في البنك الإسلامي الفلسطيني في العام 2003 حوالي 7.9 مليون دولار، و نمت بمعدل سنوي مقداره 29.5%، حيث تضاعف حجم حقوق المساهمين في العام 2013 بحوالي 8 مرات عن حجمه في العام 2003.

شكل رقم (4)

إجمالي إيرادات البنوك الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2003-2013

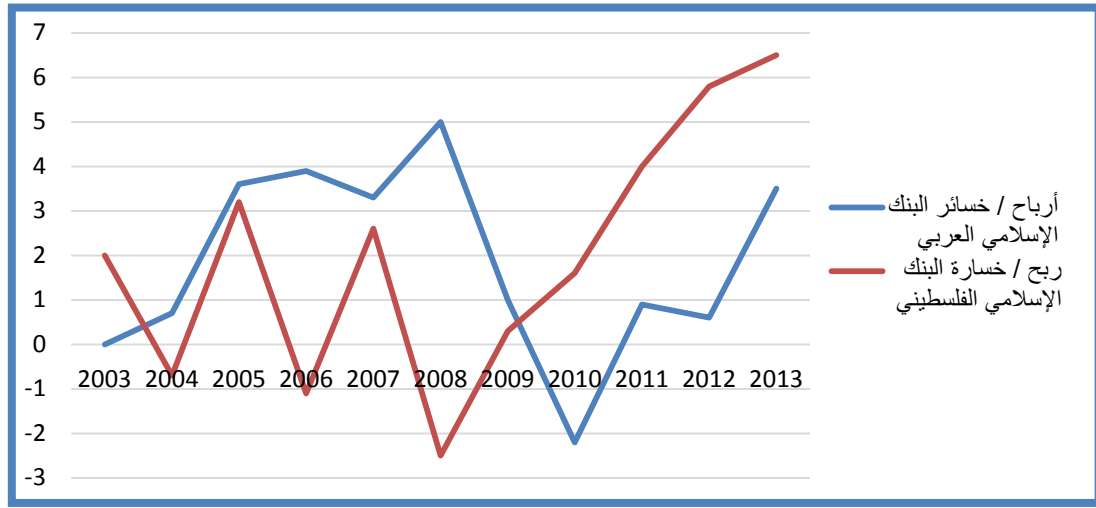


في العام 2003 بلغ إجمالي إيرادات البنك الإسلامي العربي (3.9) مليون دولار، و بلغ معدل النمو السنوي لإيراداته 17.5%، و تضاعف حجم الإيرادات في العام 2013 عن العام 2003 قرابة 11 ضعف.

أما البنك الإسلامي الفلسطيني فقد بلغ معدل نمو إيراداته السنوي 68.5% ، و تضاعف في العام 2013 عن العام 2003 بمقدار 10 أضعاف .

شكل (5)

يوضح الأرباح والخسائر للبنوك الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2003-2013



حقق البنك الإسلامي العربي متوسط ربح سنوي مقداره 1.8 مليون دولار خلال الأعوام 2013-2003 بينما حقق البنك الإسلامي الفلسطيني متوسط ربح سنوي 2 مليون دولار خلال نفس الفترة، و زادت أرباح البنك الإسلامي العربي في العام 2013 عن العام 2003 (5) أضعاف ، بينما زاد نفس المؤشر للبنك الإسلامي الفلسطيني (3) أضعاف.

و على الرغم من تحسن متوسط الربح السنوي في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين إلا أن أرباحها عانت خلال تلك الفترة من تذبذبات أدت إلى تكبد خسائر في عدة أعوام.

وفقاً لما سبق يستخلص الباحثان أن الهدف لأي منشأة اقتصادية هو المحافظة على معدلات نمو متزايدة بالإضافة إلى تقليل الفجوة ما بين القمم و القيعان خلال الدورة الاقتصادية للمؤسسة، لذلك ما يحسب للبنوك الإسلامية العاملة في فلسطين هو تحقيقها للأرباح في بعض السنوات مع

الحفاظ على معدل ربحية مقبول إلى حدٍ ما، و لكن ما يحسب عليها هو أنها لم تستطع الحفاظ على هذه الأرباح بشكلٍ مستمر .

و على أثر ذلك أصبحت الفجوة ما بين قمم أرباح البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين و قيعان خسائرها كبيرة و هي بحاجة إلى تناغم أكبر من ذلك من أجل زيادة درجة ثقة المستثمرين و حملة الأسهم في هذه البنوك.

و يمكن اعتبار السنوات ما قبل العام 2008 هي سنوات تجربة للبنوك الإسلامية من خلالها تمكنت الطواقم الإدارية من اكتساب بعض من الخبرة المطلوبة من أجل تحسين أرباح البنوك مع الحفاظ على القواعد الشرعية في تنفيذ المعاملات.

الخلاصة

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 مؤشر واضح على الاختلالات والتشوهات التي يعاني منها نظام التمويل العالمي نتيجة اعتماده المطلق على آليات تمويل غير موضوعية ممثلة على وجه الخصوص بسعر الفائدة والمضاربة غير المشروعة ، وفي نفس السياق فقد انصبت جهود الدول المتقدمة على محاربة تداعيات الأزمة مع تجاهل المسببات الرئيسية لها وهي وضعية ستؤدي إلى تكرار حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلا ما لم يتم معالجة الأسباب .

على ضوء ذلك فإن الدول الإسلامية مطالبة بضرورة حماية وتكثيف أنظمتها المالية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبار أن المعاملات المالية الإسلامية قائمة على مبدأ المشاركة في تقاسم الأرباح وتحمل المخاطر بين الجهة الممولة والجهة المستخدمة للتمويل وهو مبدأ يحافظ على سلامة واستقرار النظام المالي ويحقق التوازن بين دورة التدفقات المالية والحقيقية في الاقتصاد .

كما أن الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم حاليا فرصة نادرة ينبغي على الهيئات والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية استغلالها لتعريف مختلف دول العالم بالتمويل الإسلامي واعتباره الأسلوب الأمثل لمعالجة أزمات النظام المالي العالمي وفيما يلي بعض التوصيات التي تساهم في تحقيق هذا الهدف :

- استحداث هيئات تصنيف ورقابة إسلامية يعهد إليها إجراء تقييم دوري لتجارب مختلف مؤسسات التمويل الإسلامي مع الترويج للتجارب الرائدة في هذه المجال.
- ضرورة قيام تعاون بين الهيئات الشرعية ومراكز البحوث الاقتصادية بهدف تطوير صناعة الهندسة المالية و ابتكار أدوات مالية حديثة تتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية.
- الحد من تبعية الأنظمة المالية في الدول الإسلامية للنظام المالي الدولي عن طريق إنشاء بورصة إسلامية عالمية تهدف إلى جمع المدخرات وتوفير مصادر تمويل بديلة لمختلف الأعوان الاقتصادية في الدول الإسلامية مع تزويدها بمؤسسات الرقابة الشرعية والمالية.
- استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الترويج للمعاملات المالية الإسلامية على مستوى الدول الإسلامية والدول الغربية .
- تفعيل دور البنك الإسلامي للتنمية في الترويج لمختلف المعاملات المالية الإسلامية عن طريق رفع حجم تدخلاته ومجالات نشاطه في الدول الإسلامية.

المراجع:

١. مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، ط1، دار أسامة للنشر، عمان، 2002.
٢. أحمد ياسين عبد وعزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، 2013.
٣. محمد شيخون، المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
٤. منذر محسن، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991.
٥. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2011.
٦. محمد محمود مكاوي، البنوك الإسلامية (النشأة التمويل التطوير)، ط1، المكتب المصري، مصر، 2009.
٧. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، ط2، دار الميسرة، عمان، 2010.
٨. محمد بن فهد العمران، انعكاس الأزمة المالية على الأداء الاقتصادي، جمعية الاقتصاد السعودية، 2009.
٩. حسني الخولي، تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي: انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ديسمبر 2009.
١٠. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية (انعكاساتها وحلولها)، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 13-14 آذار 2009.
١١. نبيل بوفليح وحميد الحرثسي عبدالله، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي

- وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 6-7 إبريل 2009.
١٢. مصطفى، العرابي و عبد العزيز، عبدوس ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، جامعة بشار، 2010.
١٣. الحنيطي، هناء و زوليف، أنعام ، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل"، 2011.
١٤. يسلم، عوض، مدى تأثير المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية العالمية، جامعة حضرموت، 2011.
١٥. شحادة، موسى ، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الحرة ، هولندا ، 2011.
١٦. بوهزة، محمد و مرزوقي، رفيق، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، أكتوبر 2009.

المراجع الأجنبية

1. Hasan, M., & Dridi, J. (2010). The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study. International Monetary Fund.
2. Grewal, B. (2011). Constraints on Growth in Islamic Finance, IFSB 4th PUBLIC LECTURE ON FINANCIAL POLICY AND STABILITY, Jordan.
3. www.islamic-bank.com (2014). Majority of non-Muslim UK consumers believe that Islamic finance is relevant to all faith, an press release report.
4. FINANCIAL MARKETS SERIES "ISLAMIC FINANCE" (2012). UK Islamic finance securities (UKIFE).
5. <http://www.bbc.co.uk/news/business-24729000>, Cameron unveils Islamic bond plan, October 2013.
6. Miniaoui, H. and Gohou G. (2011), Did The Islamic Banking Perform Better During The Financial Crisis? Evidence from the UAE, International Conference on Management, Economics and Social Sciences, pg (630-935).

7. Islamic Finance outlook, Standard & Poor's rating services, September 2012, Pg 54.